وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة: علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي وإحصاء

تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في الجزائر خلال الفترة (2024/2010) باستخدام طريقة DID (Difference-in-Differences)

إعداد الطالبة:

بوفنيك مارية

تحت إشراف الأستاذ:

بن عربة فريد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ2026/06/03

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
برنة عبد العزيز	جامعة غرداية	رئيسا
بن عربة فريد	جامعة غرداية	مشرفا
نصيب أميرة	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

+

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيروعلوم تجارية

شعبة: علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي وإحصاء

تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في الجزائر خلال الفترة (2024/2010) باستخدام طريقة DID (Difference-in-Differences)

إعداد الطالبة:

بوفنيك مارية

تحت إشراف الأستاذ:

بن عربة فريد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: بتاريخ2026/06/03

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
برنة عبد العزيز	جامعة غرداية	رئيسا
بن عربة فريد	جامعة غرداية	مشرفا
نصيب أميرة	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

+

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

باسم الله نبدأ، وبحمده ننتهي، اليوم وقد أتممت مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر بفضل الله وتوفيقه .

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى الناس على قلبي، إلى من غرسا في نفسي الطموح والأمل إلى والديّ العزيزين، أطال الله في عمرهما، و رد بعض جميلهما علي.

وإخوتي وعائلتي و صديقاتي وكل من دعمني بكلمة طيبة أو دعاء صادق.

وإلى كل من رافقني في رحلة العلم والتعب حتى وصلت إلى هذه اللحظة.

و إلى كل من درسني فقد ساهم في بناء هذا العمل إليهم خالص الإمتنان والتقدير.

شكر وعرفان

الحمد لله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، الذي منّ علي ووفقني ويسر لي لإتمام مشروع تخرجي، وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة من قريب أو بعيد.

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ بن عربة فريد الذي أشرف علي ووجهني وكان دائما داعما لي في اختياراتي وتوجهاتي البحثية ولم يثبط من عزيمتي في انتقائي لموضوع الدراسة فجزاك الله عني كل خير

وأتوجه أيضا بالشكر والتقدير إلى الأستاذة الفاضلة نصيب أميرة التي كان لها بصمة في انجاز هذا المشروع المتواضع شكرا أستاذتي وجزاك الله عني خيرا

ولا ننسى أساتذتي الكرام كل من رافقني في مشواري الدراسي فقد أكرمني الله بأساتذة أفاضل لم يبخلوا علي من العلم شيء ولي عظيم الشرف أن أدرس تحت إشرافهم

وأخص بالشكر عائلتي الكريمة على دعمها المتواصل وتشجيعهم الدائم لي

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل وإثرائه بملاحظاتهم القيمة

+

+

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات التي طبقتها الجزائر سنة 2016 خلال الفترة (2010-2024) باستخدام أحد نماذج الشبه تجريبي، نموذج فرق الفروق DID (**Difference-in-Differences**) وهو يعتمد على بيانات بانل في التقدير بالتأثيرات الثابتة لأنه يجمع بين البعد الزمني والبعد الفردي.

وقد توصلنا من خلال الدراسة إلى أنه عند تطبيق الجزائر لسياسة تقييد الواردات انخفضت الواردات بنسبة ما يقارب 23% ، كما أن المتغيرات الخاصة بالأزمات (أزمة النفط، وأزمة كورونا) لم تكن معنوية و قد يعزى ذلك إلى خصائص نموذج التأثيرات الثابتة، الذي يتحكم في التأثيرات الثابتة وغير المشاهدة عبر الزمن فيقلل من معنويتها داخل النموذج ليظهر التقييم الفعلي للسياسة وأن انخفاض الواردات لم يكن سببه الأزمات العالمية فقط وإنما للسياسة تأثير أيضا حتى وإن كان نسبي قليلا.

الكلمات المفتاحية: سياسة تقييد الواردات، بيانات البانل المنهج شبه تجريبي نموذجDID، واردات الجزائر.

+

Abstract:

This study aims to evaluate the effectiveness of the import-restriction policy implemented by Algeria in 2016 over the period (2010–2024), using one of the quasi-experimental models, the Difference-in-Differences (DID) model. It relies on panel data in estimation with fixed effects because it combines the time dimension and the individual dimension.

Through the study, we found that when Algeria implemented the import-restriction policy, imports decreased by 23%. Also, the crisis-related variables (the oil crisis and the COVID crisis) were not significant, and this may be attributed to the characteristics of the fixed-effects model, which controls for fixed and unobserved effects over time, reducing their significance within the model so that the actual evaluation of the policy appears, and that the decline in imports was not caused only by global crises, but rather the policy also had an effect, even if relatively small.

Keywords: Import restriction policy, panel data, quasi-experimental approach, DID model, Algerian imports.

+

قائمة المحتويات

قـائمة المحتويـات:

العــنوان	الصفحة
إهداء	
شكر و عرفان	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول والأشكال	
قائمة الاختصارات والرموز	
مقدمة عامة	**أ– هـ**
الفصل الأول: الأدبيا النظرية والتطبيقية لسياسة تقييد الواردات وفعاليتها في الجزائر	**1–15**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سياسة تقييد الواردات	**2–19**
المطلب الأول : مفهوم الواردات أنواعها وأهميتها	**2**
المطلب الثاني: تعريف السياسة التجارية ومفهوم سياسة تقييد الواردات وأهدافها	4
المطلب الثالث: أدوات سياسة تقييد الواردات واسباب السياسة الحمائية الجديدة	**8**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.	11–

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.	**11**
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.	14
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة والدراسات السابقة.	16
الفصل الثاني: تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية	**17–36**
المبحث الأول: الإطار المنهجي وخليل لبيانات الدراسة	**18–36**
المطلب الأول: البيانات ومتغيرات الدراسة	**18**
المطلب الثاني: نموذج الدراسة	**20**
المطلب الثالث: عرض وتحليل البيانات	**23**
المبحث الثاني: التحليل القياسي	**27**
المطلب الأول: تقدير النموذج	**27**
المطلب الثاني: اختبار فرضيات النموذج	**29**
المطلب الثالث: اختبارات إضافية	**31**
الخاتمة:	**34**
المراجع	

قــائـمـة الجـــداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1–1)	دراسة سويح جمال، محجوبي حمزة	11
(2–1)	دراسة صافة محمد	12
(3–1)	دراسة بالغيثار مسعود،براهمية عمار	13
(4–1)	دراسة **Alan Krueger,David Card**	14
(5–1)	دراسة **SUKAVONG Bounthone**	15
(6–1)	دراسة**Gordon hanson,David dorn , david autor**	16
(7–1)	أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات باللغة العربية والدراسة الحالية والدراسة الحالية	17
(8–1)	يمثل أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات باللغة الأجنبية والدراسة الحالية	18
(9–2)	الإحصاءات الوصفية للواردات حسب الدول	23
(10–2)	نتائج تقدير نموذج فرق الفروق بإستخدام التأثيرات الثابتة	27
(11–2)	نتائج إختبار الإتجاه المتوازي بعد التقدير	29
(12–2)	نتائج إختبار No anticipation بعد التقدير	31
(13–2)	نتائج تقدير نموذج فرق الفروق بإستخدام التأثيرات الثابتة مع تغيير فترة تطبيق السياسة (2014)	31
(14–2)	نتائج تقدير نموذج فرق الفروق بإستخدام التأثيرات الثابتة مع تغيير وحدة	32

	العلاج إلى السعودية	
(2–15)	يمثل تطور أسعار النفط خلال فترة الدراسة	**33**

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	رسم بياني لطريقة فرق الفروق	21
(2-2)	التطور الزمني لواردات الجزائر مع متوسط واردات باقي الدول خلال (2010-2024)	25
(3-2)	يمثل عملية التقدير	**29**
(4-2)	يمثل التطور الزمني lnm الجزائر مع lnm باقي الدول خلال (2010-2014)	**30**
(5-2)	التطور الزمني لواردات الجزائر مع متوسط واردات باقي الدول (بدون السعودية)خلال (2010-2024)	**33**

قائمة الرموز والاختصارات

	الـمـعــنى بالعربية	الإختصار
1	نموذج فرق الفروق	DID
2	الواردات	M
3	متغير الواردات باللوغاريتم	Lnm
4	ازمة كورونة	COVID
5	ازمة النفط	Oilcrisis
6	معامل التفاعل	β_{DD}
7	دولة التي طبقت العلاج(السياسة)	Treatment Group
8	دول الضابطة	Control Group
9	التأثيرات الثابتة	FE
10	متغير الوهمي الخاص بالدول (1=دولة المعالجة) ، (0=الدولى التي لم تطبق العلاج)	Treated
11	متغير الوهمي الخاص بالسنوات(سنوات العلاج بـ1)، (السنوات التي لم يطبق فيها العلاج بـ0)	Post
12	الجزائر	ALG
13	السعودية	SAU
14	الكويت	KWT

15	تونس	TUN
16	معامل نموذج بعد تغيير وحدة العلاج للسعودية	did_s
17	معامل نموذج بعد تغيير سنة تطبيق السياسة	Did_14
18	أسعار النفط	Oil_price

المــقــدمة

مـــقـــدمـــة

أ–توطئة:

في إطار السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول وتهدف من خلالها إلى تحقيق الاستقرار الكلي وتوجيه النشاط الاقتصادي وخاصة في ظل الأزمات الاقتصادية، فلم يقتصر تحقيق الاستقرار الاقتصادي على الأدوات المالية والنقدية فقط بل إتخذت نطاق أوسع لتشمل السياسة التجارية حيث سعت العديد من الدول في العقود الأخيرة إلى تعزيز الإندماج في السوق العالمي عبر تحرير المبادلات التجارية لتتماشى مع تزايد التحديات الاقتصادية والتحولات الهيكلية المتسارعة. إلا أن هذا ا لم يستمر بسبب الأزمات الإقتصادية والمالية، فاتخذت الكثير من الدول بعض الأساليب والطرق الحمائية بغرض تخفيف الأضرار التي قد تسببها الأزمة مما دفع العديد من الدول إلى إعادة النظر في سياساتها التجارية، و هنا تبرز تلك السياسة كأحد أهم الإستراتيجيات التي يتم إعتمادها في تنظيم المبادلات الخارجية بين الدول المصدرة (المنتجة للخدمة أو السلعة) و الدول المستوردة (المستهلكة)، فكان أحد الحلول الممكنة عملية تقييد الواردات و التي تكمن أهميتها في حماية الإنتاج المحلي، خفض العجز التجاري تنظيم لسوق والسيطرة على الجودة الحفاظ على احتياط النقد الأجنبي وما إلى ذألك.

ومن هنا تظهر أهمية سياسة تقييد الواردات بشكل خاص في الدول النامية والتي تختلف في درجة إعتمادها على التجارة الخارجة. فقد تتضارب أهداف الإستقرار الكلي والإنفتاح التجاري وكمثال بارز حالة الجزائر فقد قامت بمجموعة الإجراءات للحد من الواردات من خلال تطبيق بعض الأدوات سنة 2016 نتيجة تراجع أسعار النفط وتزايد الضغط على ميزان المدفوعات. فبالتالي نطرح الإشكال كالآتي:

ب – الإشكالية :

ما مدى فعالية السياسة في تقييد الواردات في الجزائر وفق نموذج DID(difference-in-difference) ؟

وتتفرع تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

1. هل إنخفضت الواردات بعد تطبيق السياسة؟
2. ما مدى ملائمة النموذج في قياس فعالية السياسة؟
3. هل يرجع الإنخفاض في الواردات بسب السياسة أو الأزمات الإقتصادية ؟
4. هل الدول الضابطة حققت شرط التوازي مع منحنى تطور الواردات في الجزائر قبل تطبيق السياسة؟

ت–فرضيات الدراسة :

وللإجابة عن التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

1. أدى تطبيق السياسة إل خفض الواردات.
2. ساعد النموذج في قياس فعالية السياسة.
3. للأزمات تأثير على الواردات كما للسياسة تأثير أيضا.
4. توجد إتجاهات متوازية لواردات الجزائر مع الدول الضابطة.

ث–أهداف الدراسة :

تهدف دراسة هذا الموضوع بالتحديد إلى :

- قياس فعالية سياسة تقييد الواردات .
- تطبيق نموذج قياسي جديدة .
- تطبيق النموذج القياسي على البرمجيات الإحصائية.
- معرفة أثر سياسة تقييد الواردات على حجم الواردات.

ج–أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية دراسة هذا الموضوع في :

- توفر نتائج حقيقية تسمح لصناع القرار في تقييم مدى فعالية السياسة ليتخذ إجراءات مستقبلية

مبنية على دلائل كمية.

- التعرف على نماذج قياسية متقدمة في تقييم السياسات الاقتصادية.
- إبراز دور سياسة التقييد في التأثير على الأداء الاقتصادي.

ح–مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة :

❖ **دوافع ذاتية :**

•توظيف أسلوب قياسي جديد وذالك لقياس مدى فعالية السياسة التي طبقتها الجزائر في خفض وارداتها خاصة في ظل الأزمات الإقتصادية.

❖ **دوافع موضوعية :**

- نظرا لأهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري وذلك لاعتمادها الكبير على الخارج في تلبية الطلب المحلي.
- قلة الدراسات التطبيقية التي تطرقت إلى موضوع تقييد الواردات في الجزائر باستخدام نماذج قياسية حديثة.

خ–حدود الدراسة: وتمثلت حدود الدراسة في :

1ـ الحدود المكانية :

تشمل الدراسة الجزائر باعتبارها دولة محل الدراسة بالإضافة إلى مجموعة من الدول الضابطة (تونس، السعودية، الكويت) التي تم اختيارها على أساس توفر البيانات وتشابه الاتجاهات الخاصة بالنموذج والخصائص الاقتصادية، لغرض إجراء المقارنة ودراسة أثر سياسة تقييد الواردات.

2ـ الحدود الزمنية :

تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024، وذلك بهدف تحليل تطور الواردات في الجزائر سنة 2016، مما يسمح بتقييم أثر هذه السياسة على المدى الزمني المناسب.

د–منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي في الدراسة النظرية حيث تم إجراء مسح نظري في الأدبيات المتعلقة بسياسة تقييد الواردات وعرض أهم الدراسات السابقة ومن أجل تحقيق نوع من الربط بين التراكم المعرفي (لنظري)والعملي (التطبيقي)، وفي الدراسة التطبيقية تم اعتماد أسلوب كمي تحليلي من خلال توظيف أساليب قياسية لتحليل البيانات .

ذ–هيكل البحث :

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم هذا البحث على النحو الآتي:

خصصنا الفصل الأول والمعنون بـ: الإطار النظري، بالتطرق الى مبحثين رئيسيين، ففي المبحث الأول يتناول المفاهيم الأساسية للواردات والسياسة التجارية ثم سياسة تقييد الواردات أما المبحث الثاني فهو تحت عنوان الدراسات السابقة، والذي تطرقنا من خلاله إلى دراسات باللغة العربية ودراسات باللغة الأجنبية السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، ثم المقارنة بين الدراسة لحالية والدراسات السابقة.

و أما الفصل الثاني المعنون بـ: دراسة تطبيقية الخاصة بتطبيق النموذج لتقييم فعالية السياسة.

وفي الأخير نختتم موضوعنا هذا بتلخيص وإختبار للفرضيات التي طرحت في مقدمة البحث، ثم عرض للنتائج المتوصل إليها، وأخيرا قمنا بتقديم اقتراحات بناء على النتائج المتوصل إليها، إضافة إلى أفاق البحث .

ز ـ صعوبات الدراسة

خلال إنجازنا لهذا البحث الأكاديمي إعترضتنا بعض الصعوبات من أهمها ما يلي:

- محدودية دراسات التطبيقية العربية التي تناولت موضوع الدراسة والتي طبقت الأساليب القياسية المستخدمة مما صعب عملية المقارنة والإستفادة من الدراسات السابقة.
- صعوبة إختيار الدول الضابطة بشكل دقيق،نظرالإختلاف الخصائص الإقتصادية بين الدول والظروف الإقتصادية التي مرت به.

الفـــصـل الأول

في هذا الفصل سنـقـوم بتـقـديم الإطـار المفـاهـيمي وبعض الأسـاسيات حول الواردات و عن السـيـاسـة التـجاريـة الحمائية القـائـمة على تـرشيـد الـواردات، وكذلك سنتطرق إلى أسباب تـبني هذه السياسة وخـاصـة أن ما نـلاحـظه، تـوجه العـالـم أصبح كبير نـحـو الانفتاح التـجاري إلا أن تلك الأسـبـاب جعلت الدول تـعيـد النـظـر بـهـذا الـخـصـوص ومن بينها الـجزائـر. وفي المطلب الثالث للمبـحـث الأول سنـرى أدوات سياسة التقييد و أسباب السياسة الحمائية الجديدة. أمـا فـي الـمبـحـث الثـاني سنـأخـذ بعض الدراسات الـسـابـقة بـالـغـة الـعـربـيـة وبـاللغـة الأجنبية ونلخص أهـم ما جـاءت به تـلـك الدراسـات، ثم نـقـوم بـمـقـارنـتـهـا مع الدراسـة الـحـالـيـة.

الـمـبـحـث الأول: مفـاهـيـم وأسـاسـيـات حـول سـيـاسـة تـقـيـيـد الـواردات.

الـمـبـحـث الثاني: الـدراسـات الـسـابـقـة

الـمـبـحـث الأول: مـفـاهـيـم و أسـاسـيـات حـول سـيـاسـة تـقـيـيـد الـواردات

في هذا المبحث سنعرف أولا الواردات ثم سنأخذ مفهوم و أنواع السياسة التجارية،مفهوم وأهداف سياسة تقييد الواردات و أدواتها وأثارها في الإقتصادية.

المطلب الأول : مفهوم الواردات أنواعها أهميتها

أولا نعرف الواردات و نذكر أنواعها،ثانيا أهمية الواردات ومحددات الطلب عليها:

أولا: تعريف الواردات وأنواعها:

مفهوم الواردات:

وهي كمية السلع والخدمات المستوردة من الخارج لتلبية حاجيات السوق المحلية كما كان يعتقد أن للواردات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وهذا يحقق في حالة الإستيراد للإستهلاك النهائي لكن هذه النظرة قد تغيرت جزئيا حيث أنه إذا تم استيراد المواد الخام وتصنيعها وتوجيهها نحو التصدير هذا يساعد الإقتصاد على تحقيق التنمية.[1]

أنـواعـهـا:

1. **الإستيراد للحكومة:** يكون إستيراد السلع اللازمة لمزاولة نشاط الوزارات والمصانع الحكومية والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية في حدود الحصة النقدية المحددة لكل منها وفقا لأحكام القوانين واللوائح التي تنظم مشترياتها من الخارج.
2. **الإستيراد للإستخدام الخاص:** وهو الإستيراد لغير التجار لإستخدامها على نحو تتحقق به منفعة النشط المستورد.
3. **الإستيراد للإنتاج:** هو كل ما يستورد من مواد أولية ولوازم إنتاجية وسلع وسيطية بغرض تحويله إلى سلعة نهائية ثم بيعه.
4. **الإستيراد للتجار:** كل ما يستورد من سلع ثم بيعه كسلعة نهائية دون عملية إنتاجية.

[1] Milos Stojanovié.Ivana Bozié Miljkovié.THE IMPACT OF IMPORTS AND EXPORTS ON ECNOMIC GROWTH: PANEL DATA ANALYSIS. (2023), Page 70

5. **الإستيراد برسم المعرض**: يتم الإستيراد السلع لغرض عرضها في الأسواق والمعارض المرخص بإقامتها طبقا للموافقات التي تصدرها لجنة الشؤون التجارية للمعارض والأسواق الدولية.
6. **الإستيراد للاستعمال الشخصي**: هو كل ما يستورده الفرد لإستخدامه الشخصي.
7. **إستيراد الواردات بدون قيمة**: تفرج الجمارك مباشرة على السلع الواردة منها هبات ومساعدات إلى الجمعيات خيرية والمساجد بشرط الحصول على الموافقة الجهات الإدارية المختصة والجهات المشرفة وأن تكون تلك المواد تستخدم من طرف تلك الجهات.[1]

ثـانـيـا: أهمية الواردات ومحددات الطلب على الواردات:

1. أهـمـيـتـهـا:

وتتمثل أهميتها في:

تمكن الدول من الإستفادة من مزايا الدول الأخرى، من خلال المبادلات التجارية.

تحتاج بعض الدول للاستيراد مختلف المواد لعدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية التي تسمح لها بإنتاجها محليا حتى وإن توفرت محليا إلا أن التكلفة قد تكون أكبر فيستوجب الإستيراد.

يعد أحد العوامل المؤثرة في التشغيل خاصة إذا كان الاستيراد لسلع استثمارية وليست استهلاكية.[2]

2. محددات الطلب على الواردات:

1. **الدخل**: ويعتبر من أهم العوامل المحددة للطلب على الواردات وفقا للنظرية التقليدية التي تبين أن حجم الواردات دالة لكل من الدخل الحقيقي وأسعار الواردات كنسبة إلى أسعار السلع المنتجة محليا كما هو مبين في الصيغة التالية:

$$\mathbf{M} = \frac{\mathbf{p_m}}{\mathbf{p_y}}, \frac{\mathbf{y}}{\mathbf{p_y}}$$

[1] عمارة كريمة. لهنيني إيناس، أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزئر في ظل التطورات العالمية الراهنة دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2021). مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي و استشراف، جامعة بلحج بوشعيب عين تموشنت.(2023/2022)، ص 26.

[2] نفس المرجع. ص 27.

حيث:M حجم الواردات. **y** الدخل النقدي المحلي.**p_m** أسعار الواردات .**p_y** أسعار السلع المنتجة محليا.

2. **الأسعار**: أسعار الواردات هي من المحددات الهامة في دالة الطلب لأن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى إنخفاض الطلب عليها.
3. **الصادرات**:يمكن القول أن الصادرات تأثر على الواردات من جهتين على عائدات الصادرات من العملة الأجنبية تستخدم في تكوين الإحتياط ثم يستخدم في الإنفاق على الواردات ، وبالتالي زيادة الصادرات مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة القدرة الإستيرادية،أما الجانب الآخر هو أن الصادرات الصناعية عادة ما تحتاج إلى مواد خام وسلع وسيطية غير متوفرة مما يستدعي إستيرادها.
4. **سعر الصرف**: يؤثر عكسيا على الواردات،حيث كلما إرتفعت أسعار الواردات مقارنة بالأسعار المحلية لبدائل الواردات ينخفض الطلب على الواردات ،وبالتاي تنخفض قيمتها الكلية.
5. **إحتياطات الصرف الأجنبي**:تستجيب الواردات في الدول النامية بشكل خاص لإحتياط الصرف الأجنبي بدرجة أكبر من درجة إستجابتها لمستوى الدخل.[1]

المطلب الثاني : السياسة التجارية و مفهوم سياسة تقييد الواردات وأهدافها

في هذا المطلب سنعرف السياسة التجارية ونذكر أنواعها ،ثم سياسة تقييد الواردات وأهدافها

أولا:مفهوم و أنواع السياسة التجارية:

1. **مفهوم السياسة التجارية:**

وتعرف مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الخارجية لتعضيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم ،وبهدف تحقيق التوازن الخارجي.[2]

[1] زروق صلاح الدين، منصر إسماعسل،ناقص عبد الرزاق،أثر حجم الواردات الجزائرية على النمو الإقتصادي خلال الفترة (2012-2022) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير،قسم علوم تجارية،تخصص:مالية وتجارة دولية، (2023/2022)،ص 7

[2] وهيبة صوطة ،راوية قالمي،آليات تمويل التجارة الخارجية في الإقتصاد الجزائري(2010-2016). مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير،قسم علوم إقتصادية ،فرع إقتصاد نقدي وبنكي،جامعة 8 ماي 1945.قالمة (2017-2018)،ص23.

و تعرف بأنها أحد فروع السياسة الإقتصادية العامة التي تنظم شؤون التجارة الخارجية من خلال أدوات معينة لتحقيق أهداف محددة.[1]

و أيضا هي السياسة الإقتصادية التي تطبق في التجارة الخارجية ويقصد بها مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة.[2]

تعد السياسة التجارية واحدة من الأدوات الإقتصادية العديدة لتحقيق النمو الإقتصادي.وقد تمثلت الأهداف الأساسية للسياسة التجارية في تعزيز الصادرات وتقييد الواردات بما يتناسب مع مستوى إحتياطي النقد الأجنبي المتاح في الدولة.[3]

في المجمل نقول بأن السياسة التجارية هي سياسة إقتصادية تنظم العلاقات الخارجية للدولة من خلال اجراءات قانونية تسنها الحكومة لتحقيق التوازن الخارجي أو لحل بعض الأزمات ،تحقيق تنمية إقتصادية ،تشجيع الإستثمارات وما إلى ذالك من الأهداف التي تصبو إليها الدول.

2. أنــواع الـسـيـاسـة الـتـجـارية:

تختلف توجهات السياسة التجارية في توجهاتها حسب الأهداف الإقتصادية ،وهي كالآتي:

1. سياسة الحرية التجارية:

مجموعة الإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة وتخفيض القيود المباشرة أو الغير مباشرة الكمية وغير الكمية، لتساهم في تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف إقتصادية معينة .[4]

---

[1] وليد عابي،حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراء، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير،قسم علوم إقتصادية ،فرع الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،(2018-2019)،ص 49.

[2] أسماء عدائكة،السايح بوزيد،لسياسة التجارية وعلاج الإختلافات في ميزان المدفوعات مجلس دول التعاون الخليجي نموذجا (2010-2016)،مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة ،جامعة الشهيد حمة لخضر لوادي لجزائر العدد 4 ،2018 ،ص260

[3] Roma gopal.export import procedures documentation and logistic ,new delhi: newage international(p)limited (2008),page 13

[4] جخار سلمى،السياسات التجارية وأثرها على التجارة الخارجية للجزائر،دراسة تحليلية لـ(2000-2017)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير،قسم علوم إقتصادية ،فرع إقتصاد دولي،جامعة 20أوت 1955سكيكدة،(2018-2019) ص17.

2. سياسة الحماية التجارية :

وهي سياسة التقييد ،موضوع الدراسة.

ثـانـيــا: مفهوم سياسة تقييد الواردات وأهدافها

مـفـهـوم سـيـاسـة تـقـيـيـد الـواردات :

و هي قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة الخارجية ببعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الإستيراد أو وضع حد أقصى لحصة الإستيراد خلال فترة زمنية معينة وذالك لحماية الإنتاج المحلي.[1]

ويقصد بها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في إطار التقييد والتقليص العقلاني لحجم الواردات خلال فترة زمنية معينة، بما يعود بالفائدة على المصلحة العامة للمواطن، مثال: تقوم الحكومة بزيادة الرسوم الحكومية أو حصص الإستيراد لتقليل حجم الواردات وتعويض النقص بالصناعات المحلية .[2]

كما يمكن أن نعرفها على أنها مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيود مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدول .كما أن هذه السياسة الإنغلاقية تبقى سارية المفعول لكن بصفة جزئية،فتطبيقها غالبا مربوط بالدول التي تعاني من عجز كبير في الميزان التجاري بسبب ارتفاع قيمة وارداتها عن صادراتها.[3]

ونستنتج من جميع التعريفات أن سياسة تقييد الواردات هي مجموعة الآليات والإجراءات القانونية التي تنصها الحكومة لمواجهة الأزمات أو لحل مشكلة العجز في الميزان التجاري ويمكن إعتبارها أيضا كسياسة تنظيمية للعلاقات الخارجية من حيث عملية الإستيراد و التصدير.

---

[1] رميساء بوخميس،كنزة يخلف.تطور أدوات السياسة التجارية وأثرها على الميزان التجاري في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير،قسم علوم إقتصادية ،فرع إقتصاد دولي،جامعة جيجل (2021-2020)، ص 8.

[2] صافة محمد،تحليل سياسة ترشيد الواردات على معدل النمو الإقتصادي،مجلة دفاتر إقتصاد الجزائر، المجلد 15-العدد2(2024) ص 315-332 (ص 317)

[3] نميش خديجة،سياسة التجارة الخارجية وأثرها على الواردات،مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية الجزائر،المجلد5 العدد1 ص373-386 ص (376)

أهـداف سياسة تـقـيـيـد الـواردات :

1) حماية الصناعات المحلية من خلال فرض رسوم مرتفعة أو وضع قيود كمية على الواردات،يمكن حماية الشركات المحلية من الصناعات الأجنبية ،فيتم توفير بيئة تنافسية عادلة مناسبة لتحفيز ةتشجيع المنتج المحلي.[1]

2) إعانة الصناعات الناشئة فاللإعانة تكون مباشرة من السلطات المحلية والصناعات التي تحصل عل الإعانة تكون تحت رقابة تلك السلطة،وأيضا عدم إرتفاع الأسعار لأن السلطة المانحة تدفع فرق التكلفة في شكل إعانة.تؤدي الإعانة إلى تشجيع التصدير لأن المصدر يصبح في وضع يمكنه من البيع في الأسواق التجارية.

3) زيادة حجم العمالة وذالك لأن تقييد التجارة يؤدي إلى زيادة فرص العمل وتقل نسب البطالة، لأن فرض الحماية يزيد من الطلب على السلع المحلية مما يجعل المصانع في ضغط لتلبية الطلب،لذالك يزيد الطلب على الأيدي العاملة.

4) جذب رؤوس الأموال الأجنبية فحماية السوق الوطني بتطبيق سياسة تقييد الواردات،يشجع الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل لتجنب الرسوم لجمركية المفروضة.[2]

5) معالجة الخلل في ميزان المدفوعات في هذه الحالة تلجأ الحكومة بزيادة الرسوم الجمركية أو فرض نظام الحصص ورخص الإستيراد و غيرها من أدوات تقليص للوادات حتى يتلاشى العجز في الميزان التجاري.

6) محاربة سياسة الإغراق تتعرض الأسواق المحلية للغزو بالمنتجات الأجنبية منخفضة السعر لأن بعض الدول تتعمد بيع منتجاتها بأقل من تكلفة إنتاجها بهدف القضاء على التنافسية مع المنتجات المحلية،هذا ما يسمى بسياسة الإغراق،و للتخلص من سياسة الإغراق تقوم الحكومة بتقييد الواردات.[3]

---

[1] أيوب معيانة،أثر تقييد الواردات على تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي دراسة حالة الجزائر(2016-2024)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير،قسم علوم تجارية،تخصص مالية وتجارة دولية،(2024-2025)،ص5.

[2] عبد اللاوي الزهرة،السياسة التجارية وأثرها على حجم و إتجاه التجارة الخارجية في ظل الإنفتاح التجاري.أطروحة لنيل شهادة الدكتوراء،ص 28و30

[3] صافة محمد،نفس المرجع السابق،ص 319

المـطـلـب الثـالـث: أدواتها وأسباب السياسة الحمائية الجديدة

أولا أدوات سياسة تقييد الواردات وأسباب السياسة الحمائية الجديدة.

أولا: أدواتـــها:

1. الأدوات السعرية:

الرسوم الجمركية:

التعريفة الجمركي هي ضريبة تفرض على واردات سلعة ما،أو نادرا على صادراتها،عند الحدود ويتمثل أثرها في رفع سعر المنتج المستورد فوق سعره في السوق العالمية. عادة ماتجبى التعريفات الجمركية من قبل السلطات الجمركية،إما أن تكون نسبة أو محددة.[1]

إعانات:

تقدم إعانات التصدير للمنتجين الوطنيين لتدعيم القدرة التنافسية في السوق الخارجية بخفض أسعار منتجاتهم، وقد تقدم الإعانات بشكل مباشر بمبلغ نقدي معين أو بطريقة غير مباشرة من خلال بعض الامتيازات مثل الإعفاءات والتخفيضات الضريبية أو التسهيلات الائتمانية.

الإغراق:

ويعرف نظام الإغراق بأنه بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الدولية بسعر يقل عن تكلفة إنتاجها،أو بسعر يقل عن أسعار السلع البديلة المماثلة،فالهدف الأساسي للإغراق هو السيطرة على الأسواق لأن البيع بسعر منخض كفيل بالتأثير على المنافسين في تلك الأسواق.

الرقابة على الصرف وتخفيض قيمة العملة:

تعتبر أدات غير مباشرة لتقييد التجارة الخارجية إذ أن العملات الأجنبية وسيلة للإستيراد للأفراد والمؤسسات،فالحكومة يمكنها أن تقيد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على كل مصادر العملة الأجنبية

[1] WTO publications manager, Apractical guide to Trade policy analysis, United Nations, New York and Geneva,2012,Page65

وإستخداماتها،والرقابة على الصرف تتمثل في تدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية.

2. الأدوات الكمية:

نظام الحصص:

هي قيد مباشر على الكمية التي يمكن إستيرادها من سلعة[1] .بمعنى أن الدولة تحدد كمية معينة تسمح بدخولها من السلع الأجنبية،لتحافظ على الصناعات المحلية وعلى العملة الصعبة.

تراخيص الإستيراد والتصدير:

تعرف حسب منظمة التجارة العالمية بأنها الإجراءات الإدارية المستخدمة لتشغيل أنظمة تراخيص الإستيراد التي تتطلب تقديم طلب أو وثائق أخرى إلى الهيئة الإدارية المختصة كشرط مسبق للإستيراد إلى الإقليم الجمركي للمستورد،حيث أن إشتراط هذه التراخيص يساعد من حيث التحكم في دخول مواد خطرة وقد تكون عائقا أمام التجارة مع تأثير ضار على المستهلكين والشركات ،ولاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة[2].

ثـانـيـا: دوافع وأسباب الحمائية الجديدة:

برزت العديد من الأزمات على مستوى الإقتصاد الدولي كأزمة النفط و أزمة النقد الدولي ومن بين أسباب التي كانت وراء الحمائية :

1. بروز قوي وتنافسية لإقتصاديات الدول الصاعدة في حلقة التبادل التجاري العالمي وبدرجة أقل بعض الدول النامية.
2. غزو سلع الدول الصاعدة لأسواق الدولة المتقدمة وبأسعار منافسة بسبب ما توفر لها من أساليب الفن الإنتاجي الرفيع والأيدي العاملة الرخيصة.

[1] Shaghil Ahmed Iffat Ara, ABC of Tariffs and Import Quotas. The European Union, (2005), Page 14.

[2] Denise Cheok and Carlos Kuriyama , Import Licensing Regimes :An APEC Snapshot and Considerations for their Use, Asia-Pacific Economic Cooperation.(2017),Page 1

3. كثرة الإستثناءات في مبادئ GAT دفعت الدول إلى بعض الممارسات الضارة بهدف حماية منتجاتها من المنافسة ،وقد أسيء إستعمال هذه المادة وهذا ينافي لروح GAT لذالك قامت الو م أ و دول المجموعة الأوربية بفرض الكثير من القيود غير الجمركية والتي أصبحت أكثر إنتشارا من القيود الجمركية.
4. تواتر الأزمات المالية العالمية: كان للأزمات المالية دور هام وبارزا في تقوية موقف السياسات الحمائية الجديدة ، ونقل مراكز السيطرة والهيمنة للإرتقاء بوسائلها لتطوير أساليبها و أدواتها في صراعاتها الخفية والعلنية بشكل مستمر،(وهذا ما حصل مع الجزائر في أزم النفط العالمي عندما إنخفضت أسعار النفط و بإعتبارها دولة نفطية و أغلب صادراتها و إراداتها من النفط، والحل الذي إتخذته الجزائر في ذالك الوقت هو سياسة تقييد الواردات).
5. الكساد التضخمي: فهو يعتبر من المشاكل الإقتصادية التي تواجه معضم الدول المتقدمة والمتخلفة فعانت الدول الصناعية من زيادات في معدلات البطالة.
6. تقلبات أسعار الصرف: إن التقلبات في أسعار الصرف و منذ التخلي عن نظام بروتن وودز ،أدى إلى إنتشار الحمائية من خلال تنظيم التدفقات التجارية من طرف الحكومة، فتقلبات أسعار الصرف تمتع المستثمرين في الحصول على أسعار فائدة عالية،وإمكانية التنبؤ بالإستثمار ، فهذا سبب في أن العملات في البلدان المستقرة سياسيا والتي إقتصادها قوي تميل لأن يكون الطلب لديها أعلى ،ثم ترتفع أسعار الصرف و يؤدي ذالك إلى تراجع صادراتها.
7. الإختلالات التجارية: تؤدي الإختلالات التجارية الى تزايد التوتر في العلاقات الثنائية، فقد تزايد عجز الميزان التجارية للمدفوعات الأمريكية في السنوات الأخيرة،وهذا الإضطراب والضغط جعل الإقتصاد الأمريكي لزيادة القيود الحمائية الجديدة لمعالجة الأوضاع.[1]

[1] بالغيثار مسعود،براهمية عمار،تأثير الحمائية الجديدة وحرب العملات على الإقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونة دراسة حالة الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين دراسة قياسية (2000-2021)،العدد الثاني المجلد 8السنة 2023،ص34-35

الـــمـــبـــحـــث الـــثـــانـي: الـدراســـات الـــســـابـــقـــة

من خلال هذا المبحث سنعرض أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة من حيث المتغيرات والنموذج، ونتطرق إلى أهم ما توصلت إليه تلك الدراسات وعلى أوجه التشابه والاختلافات بينها وبين موضوع الدراسة الحالي.

الـــمـــطـــلـــب الأول: دراسات باللغة العربية

الجدول رقم (1-1) دراسة : سويح جمال،محجوبي حمزة

	الدراسة /السنة دراسة 2014-2021
عنوان الدراسة	تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في التخفيف من الأزمة المالية في الجزائر
نوع و مكان	مقال علمي في مجلةأبحاث إقتصلدية معاصرة
إشكالية الدراسة	ما مدى نجاعة وفعالية السياسة التجارية الحمائية في تقليص حجم الواردات كآلية للتخفيف من الأزمة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط؟
أهداف الدراسة	✓ معرفة أهم الأسباب التي أدت إلى تبني السياسة التجارية الحمائية في الجزائر ✓ مدى فعالية السياسة وأهم النتائج المترتبة عنها ✓ قياس و إختبار العلاقة بين حجم لواردات والرصيد النقدي الأنبي في الجزائر
منهج الدراسة	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القياسي و ذالك بتحليل العلاقة بين أسعار النفط والواردات و؛تياط الصرف الأجنبي بإستخدام نموذج الإنحذار الذاتي VAR

نتائج الدراسة	وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك إستجابة قوية وفورية لمعدلات إحتياطات الصرف الأجنبي لأي صدمة مفاجئة في حجم الواردات خاصة في المدى القصير،وهذا راجع إلى وجود علاقة إرتباط قوية بين المتغيرين بنسبة 94.52% تدل على أهمية النقد الأجنبي في تسوية المدفوعات الخارجية كما أن تقييد الواردات قلصت عجز الميزان التجاري لكنت نتج عنه إرتفاع معدلات تضخم لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي لتعويض نقص السلع

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على معطيات دراسة

جدول رقم (1-2) دراسة:صافة محمد

	الدراسة /السنة دراسة 1992-2022
عنوان الدراسة	**تحليل سياسة ترشيد الواردات في وقياس أثرها على معدل النمو الإقتصادي في الجزائر**
نوع و مكان	مقال علمي في مجلةأ دفاتر إقتصادية
إشكالية الدراسة	**ما أثر سياسة ترشيد الواردات في على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال 1992-2022؟**
أهداف الدراسة	✓ تبيان أثر تطبيق سياسة ترشيد الواردات على زيادة النمو الإقتصادي في الجزائر
منهج الدراسة	**المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القياسي** لقياس أثر سياسة ترشيد الواردات في على النمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ARDL
نتائج الدراسة	وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لمعدل التعريفة الجمركية 6.34على النمو الإقتصادي ،وأثر سلبي لمعدل الفائدة المحلي 0.33- على النمو الإقتصادي ، وأثر موجب لسعر الصرف0.62على النمو الإقتصادي ،كما أوصدت الدراسة بضرورة تشجيع المنتوج المحلي وإعتباره الطريق الرئيسي لتحقيق التنوع لمداخيل الدولة و رفع معدلات النمو الإقتصادي.

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على معطيات دراسة

الجدول رقم (1–3) درسة: بالغيثار مسعود، براهمية عمار

	الدراسة /السنة دراسة 2000–2021
عنوان الدراسة	**تأثير الحمائية الجديدة وحرب العملات على الإقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونة دراسة حالة الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين دراسة قياسية (2000–2021)**
نوع و مكان	مقال علمي في مجلة الأفاق الدراسات الإقتصادية.
إشكالية الدراسة	**ما مدى تأثير الحمائية الجديدة وحرب العملات على الإقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونة دراسة حالة الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين دراسة قياسية (2000–2021)؟**
أهداف الدراسة	✓ تسليط الضوء على تداعيات الحمائية الجديدة وحرب العملات على حركة التجارة العالمية ونمو الإقتصاد العالمي من مطلع 2000 إلى أزمة جائحة كورونة.
منهج الدراسة	**المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القياسي** لدراسة العلاقة بين السياسات الحمائية الجديدة وتغير سعر الصرف اليوان مقابل الدولار مع ميزان التجاري البيني لل و م أ والصين لمتغيرات الدراسة .
نتائج الدراسة	وقد خلصت الدراسة إلى أن زيادة السياسات الحمائية الجديدة بوحدة واحدة ستؤدي إلى إنخفاض في ميزان التجاري ونمو الإقتصاد العالمي و كذا تغير سعر الصرف اليوان مقابل الدولار يؤثر في الميزان التجاري بين الـ و م أ والصين أي أن زيادة بوحدة واحدة في سعر صرف اليوان مقابل الدولار ستؤدي إلى الزيادة في الميزان التجاري بين الدولتين والعكس صحيح

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على معطيات دراسة

المطـلـب الـثـانـي: الدراسات الأجـنـبـيـة

جدول رقم(1-4) دراسة:Alan Krueger,David Card

	الدراسة /السنة دراسة 1992-2016
عنوان الدراسة	Minimum Wages and Employment :A Case study of the Fast-Food Industry
نوع و مكان	مقال علمي.
إشكالية الدراسة	ما أثر رفع الحد الأدنى للأجور على مستوى التشغيل؟
أهداف الدراسة	✓ قياس أثر زيادة الحد الأدنى للأجور على مستوى التشغيل في قطاع الوجبات السريعة.
منهج الدراسة	**المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القياسي** أثر زيادة الحد الأدنى للأجور على مستوى التشغيل في قطاع الوجبات السريعة بواسطة نموذج DID. Pennsylvania, New Jersey.
نتائج الدراسة	وقد خلصت الدراسة إلى أن رفع الحد الأدنى للأجور لم يؤدي إلى إنخفاض التشغيل،بل أظهرت نتائج تفيد بعدم وجود تأثير سلبي واضح،بل في بعض الحالات كان هناك إرتفاع طفيف في التوظيف.

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على معطيات دراسة

الجدول رقم (1-5) دراسة: **SUKAVONG Bounthone**

	الدراسة /السنة دراسة 1992-2016
عنوان الدراسة	**The impact of trade policy reform on social welfare,inequality and poverty:the case of loe PDR**
نوع و مكان	مقال علمي .
إشكالية الدراسة	**ما هو تاثير الحواجز التجارية على حجم التجارة الدولية ومستوى الرفاه الإجتماعي؟**
أهداف الدراسة	✓ يهدف البحث إلى دراسة تأثير إصلاح السياسة التجارية على الرفاه الإجتماعي وعدم المساوات بشكل عام خلال عملية الإصلاح.
منهج الدراسة	**المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القياسي** تحليل أثر الحواجز التجارية علة التدفقات التجارية .بإستخدام نموذج الجاذبية.
نتائج الدراسة	أظهرت نتائج الحسابات أنه خلال عملية تحرير التجارة.يمكن زيادة الرفاه الإجتماعي للأسر بمقدار 196.529 ،و إخفض عدم المساواة بنسبة 10% ،و إنخفضت أسعار السلع المستوردة عام 2007 بموجب الإلتزامات لإتفاقية التجارة الحرة لرابطة دول جنوب شرق آسيا ،وخاصة السلع الإستهلاكية وسلع رأس المال الإستثماري .و يبدو أن هذه الأثار تعود بالفائدة على الأسر ذات الدخل المنخفض والمزارعين الفقراء الذين تمكنوا من شراء سلع مستوردة بسعر أقل و سلع رأس مال إستثماري ذات جودة أعلى.

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على معطيات دراسة

الجدول رقم (1-6) دراسة: **Gordon hanson,David dorn , david autor**

	الدراسة /السنة دراسة 1991-2011
عنوان الدراسة	**The China Shock :learning from labor Market Adjustment to large Changes in trade**
نوع و مكان	ورقة عمل National Bureau of Economic researche .
إشكالية الدراسة	**ما اثر الصدمات التجارية (زيادة الواردات من الصين)على سوق العمل في الو م أ؟**
أهداف الدراسة	✓ يهدف البحث إلى قياس تأثير زيادة الواردات الصينية على التشغيل والأجور في الإقتصاد الأمريكي.
منهج الدراسة	**المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القياسي** قياس تأثير زيادة الواردات الصينية على التشغيل والأجور في الإقتصاد الأمريكي بواسطة نموذج DID.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى أن إرتفاع الواردات أدى إلى آثار سلبية على التوظيف والأجور .

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على معطيات دراسة

الـمـطـلـب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

يركز هذا المطلب على المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من خلال ذكر أهم أوجه التشابه وأوجه الإختلاف بين دراستنا ودراسات السابقة التي تم ذكرها.

مقارنة بين موضوع الدراسة والدراسات باللغة العربية:

جدول رقم (1-7) : يمثل أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات باللغة العربية والدراسة الحالية

	أوجه التشابه	أوجه الإختلاف
تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في التخفيف من الأزمة المالية في الجزائر	نفس السياسة التجارية تم دراسة تقييم فعاليتها(سياسة تقييد الواردات) ونفس منهج الدراسة(المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي القياسي) نفس دراسة الحالة(الجزائر)	فترة الدراسة**2014-2021** نموذج المطبق في الدراسة هو VAR . أما في الدراسة الحالية طبقنا نموذج DID وفترة الدراسة (2010-2023).
تحليل سياسة ترشيد الواردات في وقياس أثرها على معدل النمو الإقتصادي في الجزائر	نفس السياسة التجارية تم دراسة (سياسة تقييد الواردات) ونفس منهج الدراسة(المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القياسي) نفس دراسة الحالة(الجزائر)	فترة الدراسة**1992-2022** نموذج المطبق في الدراسة هو ARDL تم دراسة أثر تطبيق سياسة ترشيد الواردات على زيادة النمو الإقتصادي أما في الدراسة الحالية طبقنا نموذج DID وفترة الدراسة (2010-2023)، مذكرة تخرج تم تقييم فعالية السياسة التجارية
تأثير الحمائية الجديدة وحرب العملات على الإقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونة دراسة حالة الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين دراسة قياسية (2000-2021)	نفس السياسة التجارية تم دراسة (سياسة تقييد الواردات الحمائية الجديد) ونفس منهج الدراسة(المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القياسي)	فترة الدراسة**2000-2021** تم دراسة أثر تطبيق سياسة ترشيد الواردات على زيادة النمو الإقتصادي دراسة حالة **الولايات المتحدة والصين**

		أما في الدراسة الحالية طبقنا نموذج DID وفترة الدراسة (2010-2023)، تم تقييم فعالية السياسة التجارية دراسة حالةالجزائر

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على معطيات دراسة

مقارنة بين موضوع الدراسة والدراسات باللغة الأجنبية:

جدول رقم 8: يمثل أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات باللغة الأجنبية والدراسة الحالية

	أوجه التشابه	أوجه الإختلاف
Minimum Wages and Employment: A Case study of the Fast-Food Industry	نفس النموذج القياسي طبقنا نموذج DID ونفس منهج الدراسة (المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القياسي)	فترة الدراسة1992(**11-02**) بيانات شهرية دراسة حالة Jersey, Pennsylvania New أما في الدراسة الحالية وفترة الدراسة (2010-2023)، بيانات سنوية دراسة حالة الجزائر
The impact of trade policy reform on social welfare,inequality and poverty:the case of loe PDR	نفس السياسة التجارية تم دراسة (سياسة تقييد الواردات) ونفس منهج الدراسة(المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القياسي)	فترة الدراسة (**1997/1998**) **وبين** (2002/2003) نموذج المطبق في الدراسة هو نموذج الجاذبية تم دراسة أثر تطبيق سياسة التجارية على حجم التجارة الدولية ومستوى الرفاه الإجتماعي دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا .

		أما في الدراسة الحالية طبقنا نموذج DID وفترة الدراسة (2010-2023)، تم تقييم فعالية السياسة التجارية الحمائية دراسة الحالة(الجزائر)
The China Shock :learning from labor Market Adjustment to large Changes in trade	ونفس منهج الدراسة(المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القياسي) ونفس نموذج الدراسة DID	فترة الدراسة**1991-2011** وهي عبارة عن ورقة عمل تم دراسة اثر الصدمات التجارية (زيادة الواردات من الصين)على سوق العمل في الو م أ الإقتصادي دراسة حالة **الولايات المتحدة والصين** وفترة الدراسة (2010-2023)، مذكرة تخرج تم تقييم فعالية السياسة الحمائية التجارية دراسة حالةالجزائر

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على معطيات دراسة

خـــلاصـــة الفصل الأول:

تناول هذا الفصل الإطار النظري حول بعض المفاهيم الأساسية للواردات وعن السياسة التجارية والتي تعبر عن مجموعة الإجراءات والقوانين التي تهدف إلى تنظيم معاملاتها الخارجية وتحقيق التوازن الخارجي،ثم إلى أنواعها : الحرية التجارية و سياسة تقييد الواردات فهي سياسة قائمة على مجموعة القواعد والقوانين التي تعمل على تقليل وتقليص الواردات أو توجيه الإستيراد نحو سلع وخدمات ضرورية فقط وذلك بعد دراسة الوضع الإقتصادي ،وتتم بواسطة مجموعة من الأدوات الكمية و السعرية لتقليل العجز في الميزان التجاري أو تحقيق تنمية الإقتصادية فعند إنخفاض الواردات عن الصادرات فسيحقق فائض في الميزان التجاري وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي و من ثم تحسن المستوى المعيشي للأفراد و تشجيع الإنتاج الوطني وحمايته من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة على المنتج المستورد وبالتالي يرتفع سعره فيقع الإختيار على البديل الذي حصرته الدولة وهو المنتج المحلي ، إعانة الصناعات الناشئة فهذا يساعد على تحقيق هدف آخر وهو القضاء على البطالة من خلال عرض عمل و أيضا دعم الصناعات الناشئة،محاربة سياسة الإغراق، وقد تعددت أسباب تبني الدول لهذه السياسة وهي الأزمات المالية بسبب إنخفاض أسعار النفط وأزمة كورونة والتي أغلقت الحدود لمنع تفشي المرض كانت سياسة تقييد الواردات الأدات الأكثر فعالية في هذه الحالة، وأيضا حدوث عجز في الميزان التجاري ،جذب رؤوس الأموال و إلى غيرها من الأسباب لكن ذكرنا أهمها.ومن خلال عرض الدراسات السابقة تبين أن الدراسات العربية تختلف تماما من حيث النموذج المطبق في عملية التقدير وتتشابه من حيث الطرح النظري أما الدراسات الأجنبية فتشترك أغلبها في نموذج التقدير .

الفصل الثاني

تـمـهـيـد:

في هذا الفصل سيتم دراسة سياسة تقييد الواردات في الجزائر باستخدام نموذج DID ،وبالتالي سنتطرق للجزء النظري للنموذج القياسي ونقوم بالتحليل الوصفي الإحصائي للمتغيرات في النموذج والتحليل البياني من خلال رسم وتحليل التغير الزمني لمشاهدات متغير الدراسة، ثم تقدير النموذج.

المبحث الأول: الإطار المنهجي وتحليل لبيانات الدراسة.

المبحث الثاني: التحليل القياسي

الـــمـــبـــحـــث الأول : الإطار المنهجي وتحليل لبيانات الدراسة

أولا سنعرض البيانات من حيث نوعها سبب إختيارها و مصادر جمع البيانات ثم وصف متغيرات الدراسة و نموذج الدراسة، والتحليل الإحصائي لإستكشاف البيانات من خلال الرسم البياني وجدول الإحصاءات الوصفية.

المطلب الأول:البيانات ومتغيرات الدراسة

- **عينة الدراسة:**

تم إختيار الجزائر كدولة معالجة وذالك كون الدراسة تهدف إلى قياس تأثير السياسة على الجزائر ومعرفة ما إن كانت فعالة أم لا، و تم إختيار كل من تونس (TUN) والكويت (KWT) والسعوديةٍ (SAU) كمجموعة ضابطة نظرًا للتشابه النسبي بينها وبين الجزائر (ALG) من حيث الخصائص الاقتصادية الكلية والإنتماء الإقليمي، وكذالك يعتمد إختيار الدول الضابطة على معيار التشابه في الإتجاهات السابقة أكثر من التشابه المطلق في مستويات الدخل أو البنية الإقتصادية.إضافة إلى تأثرها المشترك بالصدمات النفطية والتقلبات الاقتصادية العالمية. كما تتميز هذه الدول بدرجة من الاستقرار الاقتصادي والسياسي خلال فترة الدراسة مقارنة ببعض الدول الأخرى، فضلًا عن توفر بيانات التي تسمح بإجراء المقارنة القياسية. وقد أظهرت اختبارات الاتجاهات المتوازية (Parallel Trends) ملاءمة هذه الدول كمجموعة ضابطة في إطار نموذج الفرق في الفرق (DID).

- **فترة الدراسة:**

تم إختيار الفترة الممتدة من 2010 /2024 كإطار زمني للدراسة،وذالك لعدة إعتبارات منهجية و إقتصادية. حيث أن فترة قبل تبطيق السياسة تمتد من 2010إلى 2015 وهو مايتيح إمكانيات إختبار فرضية توازي الإتجاهات بين الجزائر والدول الضابطة.أما من 2016إلى 2024 تغطي فترة ما بعد تطبيق السياسة. كما أن هذه تتميز بتزامن مع تحولات إقتصادية مهمة خاصة سنة 2014 لأننا شاهدنا إنخفاض عام لأسعار النفط ولأن الجزائر دولة نفطية هذا سيؤثر على الجزائر سلبا لأن إيراداتها تعتمد بشكل كبير على صادراتها النفطية، لذالك قامت الجزائر بتقييد وارداتها للحفاظ على التوازنات الخارجية. وبالنسبة لسنة 2016 كسنة تطبيق للسياسة لأن سنة 2014 تم تعديل القانون 04/03 بالقانون 15/15 والمتعلق بالقواعد المطبقة على عملية إستيراد البضائع

وتصديرها حيث نص هذا القانون على تطبيق قيود على الإستيراد وتم نص المادة 7 من المرسوم التنفيذي 15-306 المؤرخ في 6ديسمبر 2015 بـ تكلفة اللجان بتقديم إقتراحات إلى الوزير حول :

- تعيين وتحيين قائمة المنتوجات والبضائع موضوع الحصص.
- إختيار طرق و كيفيات توزيع نسبة الحصص التي تمنح للمتعاملين الإقتصاديين المعنيين .
- نتائج الإستغلال وفحص طلبات رخص الإستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع.

كما لاحظنا من خلال نص المادة وبالعودة للمرسوم التنفيذي نلاحظ أن جميع مواده تشترك في أنها نصوص تنظيمية للمعاملات الخارجية فقط، حيث إتخذت الجزائر تدابير حاسمة في قانون المالية 2016.[1]

وتم فتح إبتداءاً من 14 جوان 2016 على الساعة 8سا00 إلى غاية 04 جويلية 2016 على الساعة 17سا00، للإستيراد، حصة الكمية مقدرة بـ 300000 وذلك طبقاً لأحكام المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 24 صفر عام 1437 الموافق لـ 06 ديسمبر 2015، المحدد لشروط و كيفيات تطبيق أنظمة رخص الإستراد أو االتصدير للمنتوجات و البضائع . [2] حيث إتخذت الجزائر تدابير حاسمة في قانون المالية 2016.

✓ **متغيرات الدراسة:**

المتغير التابع:

الواردات M: تم الحصول على بيانتها من البنك الدولي World Bank في الفترة(2010-2024)

المتغيرات المستقلة:

- **متغير التفاعل(DID=Treat*Post)**:وهو متغير يعكس أثر السياسة،حيث يتم إنشاؤه من خلال التفاعل بين:
- **متغير المعالجة(Treat)** :يأخذ القيمة(1) للجزائر و(0) لباقي الدول.(متغير وهمي)
- **متغير الزمن(Post)**:يأخذ القيمة(1) للفترة بعد 2016 و(0) قبل 2016(متغير وهمي)

[1] بركان أنيسة،دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر –دراسة تحليلية (2010-2020)-مجلة الدراسات المالية والمحاسبية،مجلد 13 عدد1 2022 ص(25-37)،جامعة لونيسي علي- البليدة 2 (الجزائر) ص 29.

[2] رخص الاستيراد | وزارة التجارة الجزائرية.2026/04/19، 10:52

وتستخدم لقياس الأثر السببي لسياسة تقييد الواردات من خلال مقارنة الجزائر بالدول الضابطة قبل وبعد التطبيق.

المتغيرات الضابطة:

- **أزمة النفط(oilcrisis)** : وهو يعبر عن متغير وهمي يمثل أزمة النفط لسنة 2014 ،نظرا لكون أسعار النفط متغير عالمي يؤثر بشكل غير متساوي على الدول وهو عبارة عن سلسلة متغيرة عبر الزمن ولا تتغير عبر الدول قد تسبب مشكلة في التقدير بواسطة التأثيرات الثابتة ،خاصة الجزائر بإعتبارها دولة نفطية ،فقد تم إدراج هذا المتغير لعزل الأثر الخاص لتقلبات أسعار النفط على الواردات في الجزائر ،وللحصول على نتائج أكثر دقة تم أخذ سنة 2014 و 2015 لرصد أوسع للأزمة وبإعتبار سنة 2015 أول سنة بعد الأزمة إنخفضت فيها الواردات وأيضا وسنة قبل التطبيق الفعلي للأزمة.
- **أزمة كورونا(covid)**:فقد عبرنا عنه بمتغير وهمي في سنوات حدوث الأزمة فقد أثرت على جميع الدول ولأننا أيضا أخذنا السنوات الأزمة في فترة الدراسة ولا نستطيع التخلي عن تلك الفترة لنحصل على نتائج أفضل نحتاج فترة جيدة قبل وبعد تطبيق السياسة وقد تم أخذه من (2022/2020).

الـمـطـلـب الـثـانـي: نموذج الدراسة:

مفهوم نموذج فرق الفروق(DID) :

طريقة الفرق في الفروق هي طريقة كمية، شبه تجريبية لتقييم تأثير تدخل ما عن طريق إعداد مجموعات مقارنة وقياس التغير في نتيجة معينة بين فترة قبل وبعد التدخل عندما تتاح الفرصة للتدخل لمجموعة واحدة فقط من المجموعتين. هذه الطريقة مفيدة جدًا لتقييم الأثر بعد التنفيذ[1].

$$y_{it} = \alpha + \beta_i \, Treated_i + \beta_t \, Post_i + \beta_{DD}(Treated_i \times Post_i) + \epsilon_{it}.$$

$Treated_i$: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 للدول المعالجة (وهي الدول التي طبقت السياسة مثل الجزائر في دراستنا) و 0 للدول الضابطة (وهي الدول التي لم تطبق السياسة أو العلاج).

[1] How to cite this publication: FOUGERE, Denis, and JACQUEMET Nicolas, Difference-in-differences, LIEPP Methods Brief n°10, 2023-05.

$Post_i$:متغير وهمي يأخذ القيمة 1 لسنوات بعد سنة تطبيق السياسة أو العلاج المطبق (2016) و0 قبل تطبيق السياسةتطبيقها.

β_{DD}:معامل متغير التفاعل بين المتغيرين $(Treated_i \times Post_i)$ وعلى أساسه نحدد ما إن كانت السياسة فعالة أو لا.

ϵ_{it}:الخطأ العشوائي.

الشكل رقم (2–1):رسم بياني لطريقة فرق الفروق

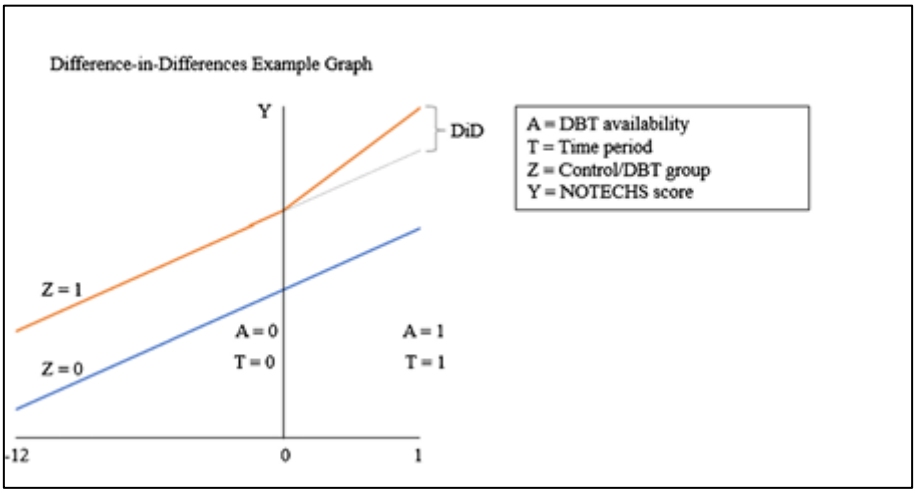

المصدر : Sarah Rothbard · James C. Etheridge· Eleanor J. Murray (2023). ص 88

كما نلاحظ من الشكل أن اتجاهات المنحنى قبل تدخل متوازيين وهذا يحقق فرضية الإتجاه المتوازي ف (z=1)تمثل الدول التي قامت بتطبيق السياسة و (z=0) تمثل اللدول الضابطة ،وبعد تطبيق العلاج كان من المفترض أن يكمل مساره نفس مسار الدولة التي لم تطبق العلاج ،إلا أنه تغير المسار وذالك الفارق والتغير الذي حصل بين السلسلة بعد العلاج وبين السلسلة بإفتراض أنها لم تتلقى الدولة العلاج يمثل أثر المعالجة (Treatment Effect)،ومن حسب تلك الفجوة نعرف ما إن كانت السياسة فعالة أو لا وهل سببت إنخفاض أو إرتفاع لمتغير الدراسة من خلال معامل متغير تفاعل β_{DD}.

فرضيات نموذج فرق الفروق(DID) :

1. الاتجاهات المتوازية:(Parallel Trends)

الاتجاهات المتوازية الفرق في النتائج من قبل إلى بعد التعرض في المجموعة الضابطة هو تمثيل مثالي مضاد للواقع للفرق في النتائج في المجموعة المعرضة لو كانوا غير معرضين.[1]

$$\mathbb{E}\, Y_i, t(0)|D_i = 1, t \geq T^*] - \mathbb{E}[Y_i, t(0)|D_i = 1, t < T^* =$$

$$\mathbb{E}[Yi, t(0)|Di = 0, t \geq T^*] - \mathbb{E}[Yi, t(0)|Di = 0, t$$

وعلى سبيل مثالنا لو لم تطبق الجزائر سياسة تقييد الواردات عام 2016 كانت ستتبع واردات الجزائر نفس مسار منحنى متوسط واردات المجموعة الضابطة وهي المجموعة التي على أساسها نقوم بالمقارنة.

2. فرضية No anticipation:

تنص فرضية (No anticipation)على أن العلاج ليس له تأثير على الوحدات المعالجة قبل التدخل.

$$Y_i, t(1) = Y_i, t(0), i \in \{i : Di = 1\}, t < T^*$$

بمعنى أن الجزائر لم تقم باي اجراءات سابقة للسياسة قد تؤثر على صحة النموذج فتخلق مشكلة وهي تغير سلوك الوحدات الإقتصادية للجزائر .

3. فرضية(SUTVA) :

تتطلب فرضية قيمة علاج الوحدة المستقرة (SUTVA) أن النتائج المحتملة لوحدة واحدة لا تعتمد على حالة العلاج لأي وحدات أخرى، مما يعني عدم وجود تأثيرات انتشارية.

[1] Sarah Rothbard · James C. Etheridge· Eleanor J. Murray A Tutorial on Applying the Difference-in-Differences Method to Health Data. Rothbard. Current Epidemiology Reports, 11, 85–95. https ://doi.org/10.1007/s40471-023-00327-x.(2023),page88.

عدم تداخل الدول،أي أن أثر السياسة لم ينتقل من دول العلاج إلى الدول الضابطة وخاصة إذا كانت بينهم تعاملات تجارية كبيرة ،و أيضا بالنسبة لدول المعالجة يجب أن يكون العلاج بنفس الخصائص على جميع الدول وهي فرضية لا يوجد لها إختبار محدد.

الـمـطـلـب الـثـالث: عرض وتحليل البيانات:

في هذا المطلب سنعرض أهم الإحصاءات الوصفية لمتغير الدراسة (الواردات m) ثم الرسم البياني وتحليل الرسم البياني

أولا :الإحصاءات الوصفية للوادرات حسب الدول وفي المجمل

الجدول رقم (2–9):الإحصاءات الوصفية لمتغير الدراسة (الواردات m)

	ALG	KWT	SAU	TUN	M
Obs	15	15	15	15	60
Mean	5.46e+10	5.15e+10	2.28e+11	2.50e+10	8.97e+10
Std. dev	7.92e+09	9.25e+09	4.01e+10	2.75e+09	8.37e+10
Min	4.10e+10	3.50e+10	1.74e+11	1.97e+10	**1.97e+10**
Max	7.00e+10	6.80e+10	3.17e+11	2.91e+10	3.17e+11

المصدر : من إعداد الطالبة بإستخدام برمجية STATA

بلغ متوسط المتغير الواردات M لجميع دول في العينة خلال فترة الدراسة (2024/2010) 8.97e+10مليار دولار أمريكي ، بانحراف معياري قدره 8.37e+10 مليار دولار أمريكي ، يشير التقارب النسبي بين المتوسط والانحراف المعياري إلى وجود درجة معتبرة من التشتت في بيانات المتغير وهذا شيئ طبيعي بسبب الاختلافات المقطعية بين الدول، إضافة إلى التغيرات الزمنية خلال فترة الدراسة ،بينما بلغت الواردات أقصى قيمة لها في السعودية 317مليار دولار أمريكي،وأدنى قيمة كانت في الأردن 19مليار دولار أمريكي .

ثـــانـــيـــا: الـــرســـم الـــبـــيـــانـــي

سنعتمد في تحليلنا لمتغير الدراسة للرسم البياني الخاص بنموذج فرق الفروق (**DID**) وذالك من خلال رسم تطور واردات الجزائر مقارنة بمتوسط واردات باقي الدول عبر الزمن، مما يسمح بإبراز اتجاهات التغيرالزمني الخاص بمتغير الدراسة.

الشكل رقم 2:يمثل التطور الزمني لواردات الجزائر مع متوسط واردات باقي الدول خلال (2024/2010)

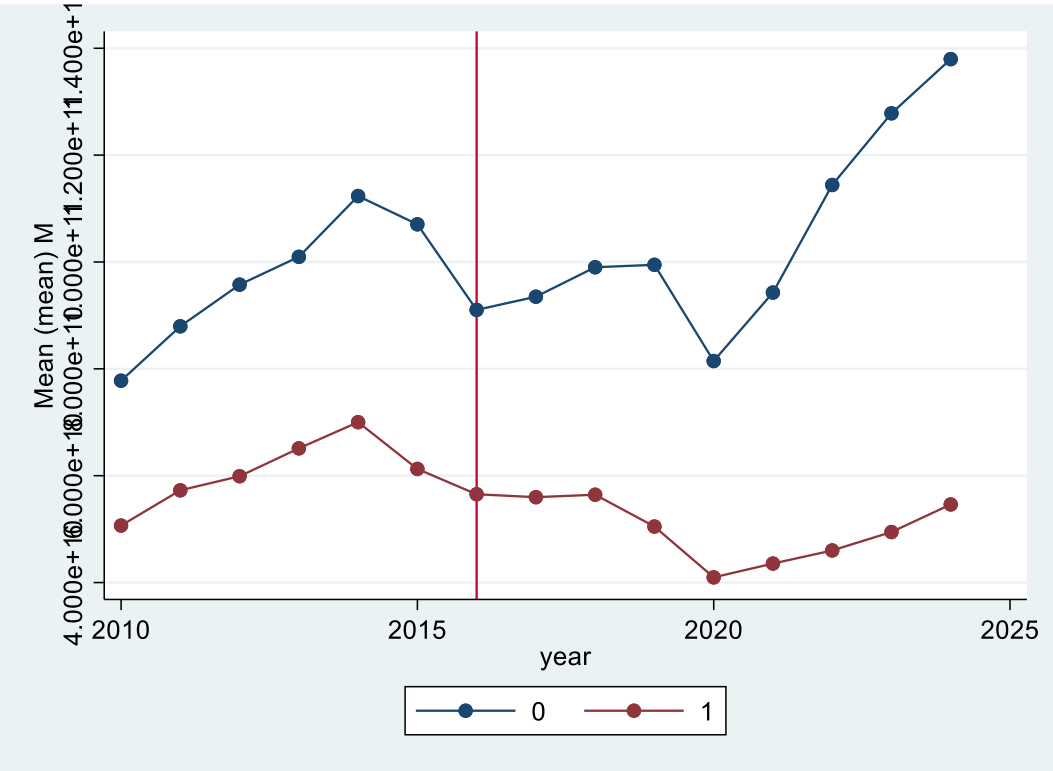

المصدر : من إعداد الطالبة بإستخدام برمجية STATA

نلاحظ من خلال الجدول أن واردات الجزائر كانت مرتفعة من 2010 لتبلغ أقصاها سنة2014 ماقيمته 70مليار دولار أمريكي،ثم تنخفض الواردات وذالك بسبب أزمة النفط لسنة 2014 و كانت صدمة عامة أثرت على دول العالم وخاصة الدول النفطية وبشكل أخص الجزائر بإعتبار أن النسبة الأكبر للسلع المصدرة تذهب للموارد النفطية وبسبب ضعف التنوع السلعي للصادرات،و ما نلاحظه أيضا توازي الإتجاهات بين واردات الجزائر ومتوط واردات الدول الضابطة،وهذا شرط أساسي ومهم في نموذج فرق الفروق وهو محقق وسنتأكد منه لاحقا بعد تقدير النموذج.إستمرت الواردات بالإنخفاض حتى 2017 ماقيمته 55مليار دولار أمريكي وقد يعود ذالك إلى عملية

تقييد الواردات التي تم فيها فرض نظام رخص الاستيراد على بعض السلع سنة 2016 لأنه في سنة 2017 إرتعت أسعار النفط والدول الأخرى إستجابت للزيادة وهذا ما نلاحظه من المنحنى لمتوسط واردات الدول، لكن لم تستجب الواردات الجزائرية لارتفاع أسعار النفط بنفس الوتيرة التي كانت عليها سابقًا، ثم إرتفع ليبلغ 56مليار دولار أمريكي بسبب إرتفاع أسعار النفط بشكل نسبي سنة 2018، لكن مع حدوث أزمة كورونة إنخفضت الواردات إلى أدناها سنة 2020 ماقيمته 40مليار دولار أمريكي بسبب انهيار التجارة العالمية،و حصول اضطراب في سلاسل الإمداد،انخفاض الطلب العالمي نتيجة لتداعيات الحجر الصحي وتجنبا لإنتقال المرض ،وأيضا تراجع جديد في أسعار النفط سنة 2019 ، وبعد تماسك الإقصاد الجزائري ولتلبية الحاجيات الوطنية لإعادة إستئناف مشاريعها وأيضا تحسن في أسعار النفط ،إستمر ذالك حتى سنة 2024 لتبلغ 54,6853 مليار دولار أمريكي، وننوه أيضا إلى يرجع ارتفاع الواردات خلال 2023–2024 رغم تراجع أسعار النفط إلى استمرار الطلب الداخلي، وتخفيف القيود التجارية تدريجيًا، كما يمكننا ملاحظة أن حجم الواردات في الفترة بعد تطبيق السياسة أقل من من حجم الواردات لسنوات قبل تطبيق السياسة وهذا مؤشر مبدئي جيد يعكس فعالية سياسة تقييد الواردات .

الـــمـــبـــحـــث الـثـانـــي : الـتـحـلـيـــل الـقـيـــاسـي

في هذا المبحث سنقوم بعرض الدراسة القياسية لنتمكن من إختبار فرضيات الدراسة، وذالك من خلال تقدير النموذج فرق الفروق(**DID**) **Fixed-effects** وإختبار فرضياته للتحقق من صلاحييته،وذلك لقياس أثر السياسات الاقتصادية (تقييد الواردات) على تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة (2024/2010). و قد أدرجنا متغيرات تخص الصدمات الخارجية (أزمة النفط العالمي سنة 2014 وأزمة كورونة والتي بدأت في نهايات سنة 2019)، تم تحويل متغير الواردات إلى اللوغاريتم الطبيعي (ln) لتقليل أثر القيم المتطرفة وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار في التباين بين الدول وخاصة السعودية .

المطلب الأول: تقدير النموذج

الجدول رقم 10: نتائج تقدير نموذج فرق الفروق باستخدام التأثيرات الثابتة

```
Number of groups and treatment time

Time variable: year
Control:       did = 0
Treatment:     did = 1
```

	Control	Treatment
Group		
country	3	1
Time		
Minimum	2010	2016
Maximum	2010	2016

```
Difference-in-differences regression                    Number of obs = 60
Data type: Longitudinal

                                (Std. err. adjusted for 4 clusters in country)
```

lnm	Coefficient	Robust std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
ATET						
did (1 vs 0)	-.2644465	.0779916	-3.39	0.043	-.5126507	-.0162423
Controls						
covid	.3042508	.1008501	3.02	0.057	-.0166991	.6252007
oilcrisis	.212451	.1215533	1.75	0.179	-.1743859	.5992879

المصدر : من إعداد الطالبة بإستخدام برمجية STATA

من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ أن معامل التفاعل β_{DD} لنموذج **DID** الخاص بفعالية والذي كانت قيمته 0.2644465- السياسة معنوي أي أن للسياسة فعالة في تقليل حجم الواردات الجزائرية ونفسر النتيجة بـ أن سياسة تقييد الواردات ساهمت بتقليص حجم الواردات مانسبته 23% .و يمكن تفسير عدم معنوية متغيرات الأزمات لأن النموذج قد أخذ بعين الاعتبار التأثيرات الزمنية والمقطعية الثابتة، حيث تمثل هذه التأثيرات جزءًا من التغيرات المشتركة عبر الزمن بين الدول فقد تم حذف سنة 2015و2022 بسبب تداخله مع التأثيرات الثابتة الزمنية وعدم إضافته معلومات تفسيرية مستقلة للنموذج وهذا ما يظهره الشكل أدناه ، مما يقلل من الأثر الإضافي المستقل لمتغيرات الأزمات وهذا يضعف معنويتها في النموذج.

$$H_0: Prob > 5\%$$

$$H_1: Prob < 5\%$$

الشكل رقم 3:يمثل عملية التقدير

```
. xtdidregress (lnm covid  oilcrisis) (did), group(country) time(year)
note: 2015.year omitted because of collinearity.
note: 2022.year omitted because of collinearity.
```

المصدر : من إعداد الطالبة بإستخدام برمجية STATA

المطلب الثـانـــي: إختبار فرضيات النموذج

أولا:فرضية الإتجاه المتوازي

سنتحقق من أهم فرضية للنموذج وهي توازي إتجاهات تطور لوغاريثم الواردات في الجزائر مع متوسط لوغاريثم واردات باقي الدول.

الجدول رقم 11: نتائج إختبار الإتجاه المتوازي بعد التقدير

```
Parallel-trends test (pretreatment time period)
H0: Linear trends are parallel

 F(1, 3) =    0.00
Prob > F = 0.9735
```

المصدر : من إعداد الطالبة بإستخدام برمجية STATA

من خلال نتائج الجدول رقم 11 نجد أن الفرضية الصفرية والتي تقول أن الإتجاهات متوازية محققة لتطبيق نموذج فرق الفروق، لأن الإحتمالية للقيمة الإحصائية غير معنوية أي أنها أكبر من 5% يعني نقبل H_0 ونرفض الفرضية البديلة ونقول أنه لا توجود فروق جوهرية في إتجاهات المتغير التابع بين الموجوعة الضابطة والمجموعة المعالجة قبل سنة التطبيق (2016) .

$$H_0: Prob > 5\%$$

$$H_1: Prob < 5\%$$

الشكل رقم 4:يمثل التطور الزمني lnm الجزائر مع متوسط lnm باقي الدول خلال (2024/2010)

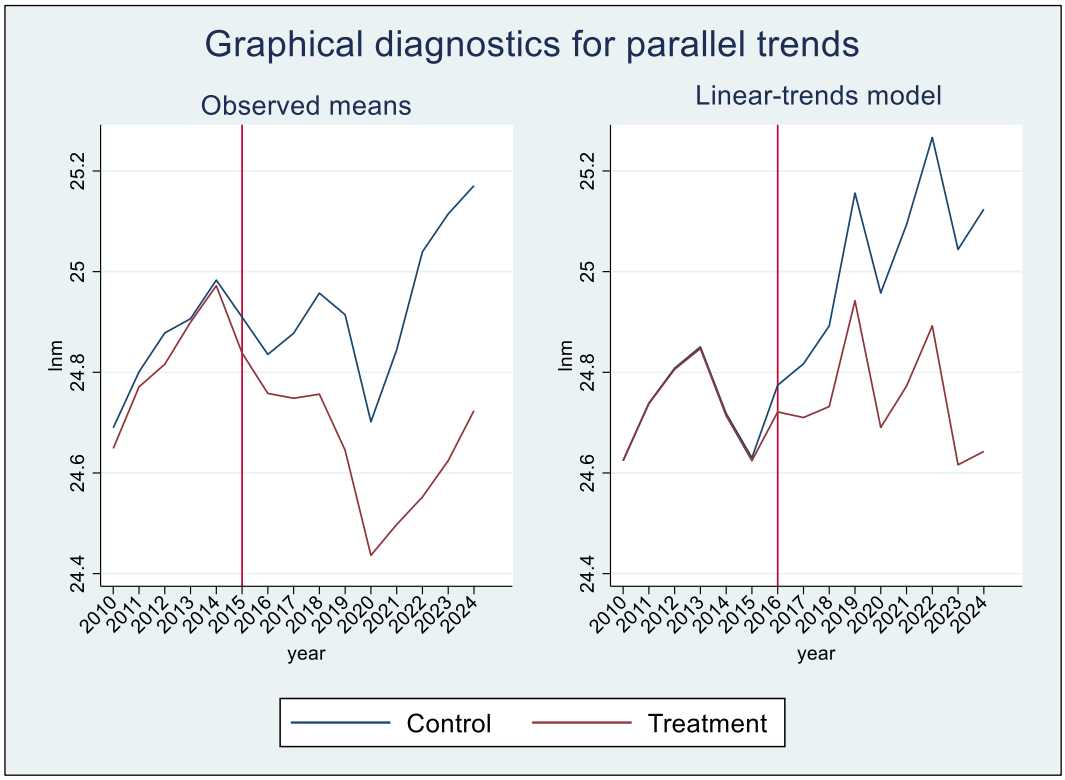

المصدر : من إعداد الطالبة بإستخدام برمجية STATA

الرسم البياني الموضح أعلاه يبين مدى تشابه الإتجاهات بين المنحنيين الخاص دول المقارنة (Control) والمعالجة والتي تمثل الجزائر (Treatment) لأن الفرضية تحقق عند التوازي فلا تشترط التطابق الكلي فلا يوجد إقتصاد مماثل لإقتصاد آخر.

ثـانـيـا:فرضية No anticipation:

من خلال الجدول أدناه وحسب الفرضية الصفرية والتي تقول أنه لا يوجد أي إستجابة قبلية للسياسة من الجزائر فإننا نقبل H_0 لأن الإحتمالية للإحصاءة أكبر من 5% ونرفض الفرضية البديلة و نقول أن الفرضية الثانية محققة .

$$H_0: Prob > 5\%$$

$$H_1: Prob < 5\%$$

الجدول رقم 12: نتائج إختبار No anticipation بعد التقدير

```
Granger causality test
H0: No effect in anticipation of treatment

 F(2, 3) =    5.97
Prob > F = 0.0899
```

المصدر : من إعداد الطالبة بإستخدام برمجية STATA

المطلب الثالث: إختبارات إظافية

إختبار placebo:

1. إختبار Temporal placebo :

ينص هذا الإختبار على إفتراض سنة أخرى وهمية طبقت فيها الجزائر السياسة بشرط أن تكون السنة التي تم إفتراضها في أحد سنوات قبل تطبيق السياسة الفعلية وهذا مايسمى بـ Temporal placebo.

الجدول رقم 13: نتائج تقدير نموذج فرق الفروق باستخدام التأثيرات الثابتة مع تغيير فترة تطبيق الدراسة (2014)

```
Number of groups and treatment time

Time variable: year
Control:       did_14 = 0
Treatment:     did_14 = 1
```

	Control	Treatment
Group		
country	3	1
Time		
Minimum	2010	2014
Maximum	2010	2014

```
Difference-in-differences regression                    Number of obs = 60
Data type: Longitudinal

                                (Std. err. adjusted for 4 clusters in country)
```

lnm	Coefficient	Robust std. err.	t	P>|t|	[95% conf. interval]	
ATET						
did_14 (1 vs 0)	-.2191888	.0997359	-2.20	0.115	-.5365931	.0982155

Note: ATET estimate adjusted for covariates, panel effects, and time effects.

المصدر : من إعداد الطالبة بإستخدام برمجية STATA

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معامل did_14 غير معنوي وهذه سنة لم يتم فيها تطبيق السياسة وقد تغيرت النتيجة حيث كانت معنوية في سنة التطبيق الفعلية وعند تغيير السنة إلى الفترة ما قبل العلاج أصبحت غير معنوي.وبالتالي هذا يدعم إختيار سنة التطبيق و أيضا فعاليتها في فترة العلاج.

2. إختبار Unit placebo:

أما في هذه الحالة تم تغيير الدولة المعالجة (التي طبقت السياسة) من الجزائر إلى السعودية وباقي الدول بما فيهم الجزائر دول ضابطة من أجل إختبار صحة العينة.

الجدول رقم 14: نتائج تقدير نموذج فرق الفروق باستخدام التأثيرات الثابتة مع تغيير وحدة العلاج إلى السعودية

```
Number of groups and treatment time

Time variable: year
Control:       did_s = 0
Treatment:     did_s = 1
```

	Control	Treatment
Group		
country	3	1
Time		
Minimum	2010	2016
Maximum	2010	2016

```
Difference-in-differences regression                      Number of obs = 60
Data type: Longitudinal

                                (Std. err. adjusted for 4 clusters in country)
```

lnm	Coefficient	Robust std. err.	t	P>|t|	[95% conf. interval]	
ATET						
did_s (1 vs 0)	.0425187	.1274068	0.33	0.761	-.3629468	.4479841

```
Note: ATET estimate adjusted for covariates, panel effects, and time effects.
```

المصدر : من إعداد الطالبة بإستخدام برمجية STATA

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل did_s موجب و غير معنوي أي أنه لاتوجد تأثيرات فعلية لسياسة تقييد الواردات قامت بها السعودية ، ومن غير المعقول أن تطبق دولة ما سياسة تهدف إلى تقليص وارداتها لكنها تأتي بالعكس إلا إذا كانت غير فعالة أو في حالة عدم تقييد الواردات وكان نوع تجارتها منفتح للعالم الخارجي كما هو معروف عن السعودية فإقتصادها كبير وقوي فهذا إن دل على شيئ دل على أن السعودية لم تطبق السياسة وهذا يدعم إختيارها كدولة ضابطة فضلا عن أنها تساهم في تحقيق فرضية الإتجاه الموازي والذي يعد أساس النموذج.

الشكل رقم 5:يمثل التطور الزمني لواردات الجزائر مع متوسط واردات باقي الدول (بدون السعودية) خلال (2024/2010)

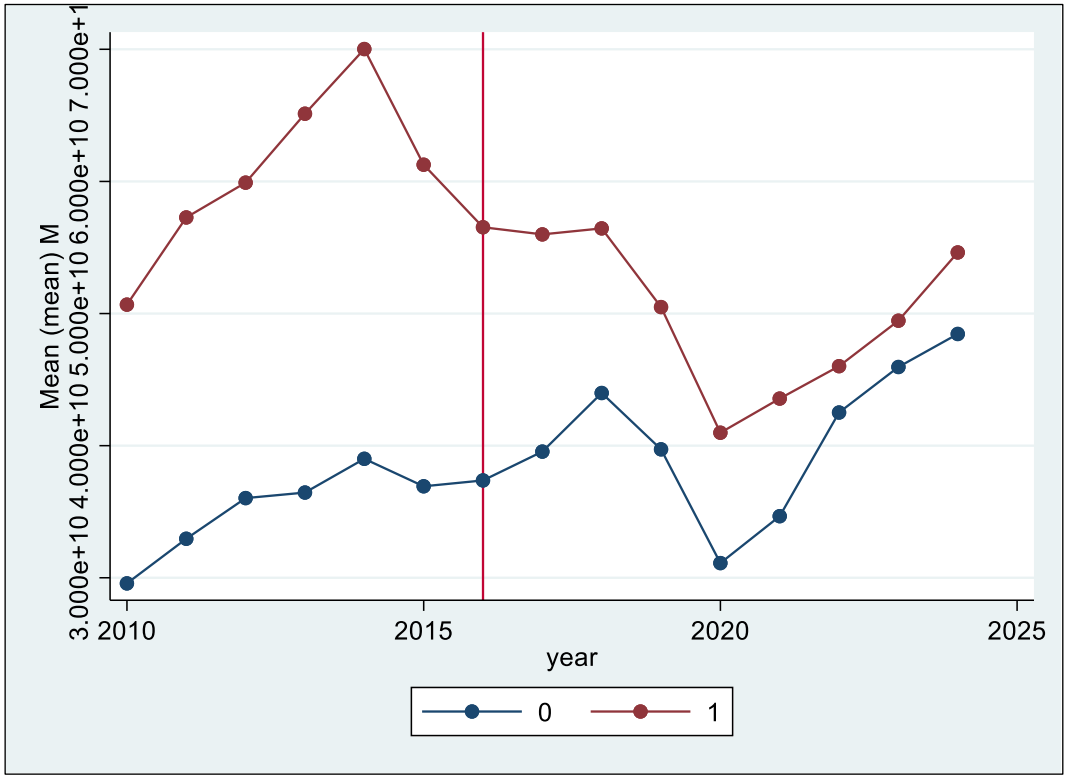

المصدر : من إعداد الطالبة بإستخدام برمجية STATA

من خلال الشكل رقم 5 أن المنحنى المرسوم بالأحمر والذي يثل الجزائر أعلى من متوسط الدول الأخرى (بدون السعودية)كما أنه قبل السياسة المنحنين شبه متوازيين لذلك تم إظافة السعودية.

الجدول رقم 15: يمثل تطور أسعار النفط خلال فترة الدراسة

year	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Oil_price	79,6	111,36	111,66	108,62	99,09	52,41	43,76
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**	**2024**
54,17	71,22	64,19	41,67	70,8	101,1	82,57	80,64

المصدر : من إعداد الطالبة بإستخدام برنامجExcel

شهدت أسعار النفط بداية تراجع تدريجي منذ سنة 2013 ماقيمته 108,62 دولار أمريكي إلى غاية 2016 بـ ،43,76،وكما لاحظنا من خلال الشكل رقم 2 أن الواردات بدأت تتراجع قبل 2016 وبالتالي المنحنى لا يكون مستقرا تماما قبل السياسة ومن خلال الجدول أعلاه نفسر تراجع الواردات قبل التطبيق الرسمي لسياسة تقييد الواردات مرتبطة بتدهور أسعار النفط منذ 2013 وليس بالسياسة في حد ذاتها،وهذا يدعم نتائج فرضية **No anticipation** والتي تنص على أنه لا توجد تغيرات إقتصادية قد بدأت قبل التطبيق الفعلي للسياسة.

خــلاصــة الفصل الثــانــي:

تم تطبيق نموذج فرق الفروق DID(difference-in-difference)FE والذي يعد من النماذج الشبه تجريبية التي إستخدمناها لتقدير الأثر السببي لسياسة تقييد الواردات في الجزائر سنة 2016بالتأثيرات الثابتة للتحكم في الآثار المشتركة بين الدول والآثار المشتركة في الزمن، وذالك بالإعتماد على بيانات بانل لمجموعة الضابطة Control Group (السعودية ،تونس و الكويت) و المجموعة المعالجة Treatment Group (الجزائر محل الدراسة) ،خلال فترة زمنية ممتدة من 2010إلى 2024 منقسمة إلى فترة قبل التدخل (2010-2016) وفترة بعد التدخل (2016-2024) والمتغير التابع (الواردات) سنة تطبيق السياسة 2016 ،وقد تم القيام بالتحليل الوصفي للمتغير الدراسة ثم الرسم البياني الذي يوضح تطور الواردات عبر فترة الدراسة مع منحنى لمتوسط واردات الدول الأخرى والتعليق عليه فوجنا أن المنحنيات قبل تطبيق السياسة متوازية فرسم لنا فكرة أولية عن تحقق فرضية التوازي والتي قد تأكدنا منها بعد إختبارها، وقد أظهرت نتائج التقدير على وجود أثر معنوي للسياسة يثبت فعاليتها في تخفيض الواردات.فكلما قامت الجزائر بإجراءات تقييدية للواردات كفرض رسوم جمركية أو الحضر المؤقت لبعض الواردات أو تفعيل رخص الإستيراد فتحديد الكميات والسلع المسموح بدخولها يساعد في ضبط الإستيراد العشوائي الغير مرغوب فيه وأيضا تسمح هذه الأدات في تنشيط وتفعيل عملية الرقابة على السلع والخدمات المستوردة.وكذالك قد تم إختبار الفرضيات الخاصة بالنموذج ووجدناها محققة كما أنه تم تدعيم النموذج بإختبار placebo بتغيير سنة تدخل السياسة ثم تغيير الدولة المعالجة وجدنا كل من التغييرات التي قمنا بها غير معنوية تدعم صحة العينة وسنة التطبيق.

الـــخـــــاتـــــمـــــة

خـــــاتـــــمـــــة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت أثر سياسة تقييد الواردات في الجزائر، فهذه السياسة ظهرت من أجل ضبط حجم الواردات وتقليصها للتحكم في الميزان التجاري للحد من العجز التجاري، وتقليل الضغط على احتياطي الصرف خاصة في ظل الأزمات وتقلبات أسعار النفط وباعتبار الجزائر دولة تعتمد في صادراتها على النفط وفي الدخل أيضا على الإرادات النفطية. وقد سعت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية هذه السياسة على الواردات خلال (2010-2024) من خلال الجمع بين الجانب النظري والتحليل القياسي التطبيقي.ففي الجانب النظري قمنا بالتطرق لمختلف المفاهيم المرتبطة بالواردات وسياسة تقييد الواردات التي تمثل مجموعة الإجراءات والقوانين التنظيمية للواردات والتي تهدف للحد من العجز التجاري تشجيع الصناعات المحلية الناشئة كتقديم إعانات ومن ثم زيادة الطلب على اليد العاملة فتوفر مناصب شغل فتنخفض نسب البطالة وحماية الصناعات المحلية وإلى غيرها من الأهداف، وإلى أهم أدواتها من تراخيص استيراد، رسوم جمركية، حصص الاستيراد وغيرها من الأدوات، مع التطرق إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من حيث المتغيرات والنموذج منها دراسات عربية وأخرى أجنبية.

كما تم الاعتماد على بيانات البانل وذلك لاستخدامنا لمجموعة الدول خلال فترة الدراسة وتم تقييم فعالية السياسة من خلال نموذج فرق الفروق DID(difference-in-difference)FE باستخدام التأثيرات الثابتة الزمنية والمقطعية، لرصد التأثيرات المشتركة بين الدول، بالاستعانة ببرنامج STATA، مع إجراء بعض الاختبارات القياسية الضرورية للتحقق من صلاحية النموذج وفرضياته.

و قد أظهرت النتائج أن السياسة التي طبقتها الجزائر سنة 2016 كانت فعالة في تقليص حجم الواردات فقد كان معامل التفاعل β_{DD} لنموذج **DID** كانت قيمته سالبة 0.2644465- و معنوية ، فقد ساهمت بتقليص الواردات مانسبته 23%،وقد تم تأكيد صلاحية النمذج من خلال إختبار الإتجاه المتوازي وعدم وجود آثار إستباقية في تطبيق السياسة قبل سنة التقييد (2016) بعد التقدير وكانت النتائج تدعم تطبيق النموذج و فترة الدراسة وعينة الدراسة كذلك فبالتالي ساعدت الدول الضابطة إلى حد كبير في تقييم السياسة، وللتأكد أكثر قمنا بإختبار placebo بتغير السنة إلى (2014) والتقدير ثم بتغيير وحدة العلاج إلى (السعودية) ثم التقدير فوجدنا أن النتائج غير معنوية مما يعني أنه لا يوجد سلوك قبلي لتطبيق السياسة ولا السعودية قامت بتطبيق السياسة .أما

بالنسبة للمتغيرات الخاصة بالأزمات والتي كان لها أيضا تأثير في إنخفاض الواردات و هذا ما لاحظناه في المنحنى لذالك في مرحلة التقدير اردنا أن نعرف أن إنخفاض الواردات كان سببه الأزمات فقط أم كان للسياسة تأثير أيضا، حيث وجدنا أن المتغيرات الخاصة بالأزمات العالمية غير معنوية في النموذج،وذالك راجع إلى أن نموذج التقدير بالتأثيرات الثابتة قام بحذف من سنوات التي حدثت فيها أزمات مشتركة بين الدول فضعفت معنويتها وليس يعني بالضرورة لم يكن لها تأثير على الواردات.

إختبار الفرضيات:

1. أدى تطبيق السياسة إلى خفض الواردات: نعم إنخفض الواردات ما نسبته 23% بعد تطبيق السياسة.
5. ساعد النموذج في قياس فعالية السياسة:من خلال تطبيق النموذج وبعد إختبار فرضياته و تحققها تأكدنا أنه صالح للتطبيق في الدراسة.
6. للأزمات تأثير على الواردات كما للسياسة تأثير أيضا: وجدنا أن السياسة خفضت الواردات

اما بالنسبة للازمات لم تكن معنوية بسبب القدير بالتأثيرات الثابتة.

7. توجد إتجاهات متوازية لواردات الجزائر مع الدول الضابطة:بعد إختبار فرضية التوازي وجدنا أن فرضية الإتجاه محققة بين الجزائر والدول الضابطة.

إقتراحات:

وبناءً إلى ماتوصلت إليه الدراسة يمكن تقديم جملة من التوصيات :

- ✓ تحسين مناخ الإستثمار المحلي لتحسين تنافسية المنتجات الوطنية
- ✓ تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات مع سياسة تقييد الواردات لتجنب التأثر القوي عند حدوث أي أزمة
- ✓ توجيه سياسة تقييد الواردات لإستخدام أدوات طويلة الفعالية بدل الإعتماد على القيود الظرفية فقط.

خـــــاتـــــمـــــة

آفـاق الدراسة:

تندرج دراستنا ضمن الدراسات القياسية التي تسعى إلى توظيف نماذج شبه تجريبي في تقييم السياسات الإقتصادي، من خلال محاولة تقدير الأثر السببي لسياسة تقييد الواردات بعيدا عن التحليل التقليدي نطرح المواضيع التالية :

- ✓ قياس أثر سياسة تقييد الواردات على الإنتاج الصناعي المحلي بواسطة نموذج synthetic control
- ✓ قياس اثر جائحة كورونة على التجارة الخارجية بإستخدام أحد نماذج شبه تجريبي.

في الأخير تبقى هذه الدراسة محاولة للتعرف نماذج قياسية جديدة متقدمة وتطبيقها بواسطة برمجيات إحصائية جديدة غير أن عدد الدول صغير وبعيدة اقتصاديا عن الجزائر وأن إثنين منها اقتصاد ريعي يشبه الجزائر من هذه الناحية والأخرى قريبة لها جغرافيا وتشبهها اقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- **الرسائل الجامعية:**

1. عمارة كريمة.بلهنيني إيناس،أثر الصادرات والواردات على النمو الإقتصادي في الجزئر في ظل التطورات العالمية الراهنة دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2021).مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير،تخصص تحليل إقتصادي و إستشراف،جامعة بلحج بوشعيب عين تموشمنت.(2023/2022)،ص 26
2. زروق صلاح الدين، منصر إسماعسل،ناقص عبد الرزاق،أثر حجم الواردات الجزائرية على النمو الإقتصادي خلال الفترة (2012-2022) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير،قسم علوم تجارية،تخصص:مالية وتجارة دولية، (2023/2022)،ص 7
3. وهيبة صوطة ،راوية قالمي،آليات تمويل التجارة الخارجية في الإقتصاد الجزائري(2010-2016). مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير،قسم علوم إقتصادية ،فرع إقتصاد نقدي وبنكي،جامعة 8 ماي 1945.قالمة (2017-2018)،ص23.
4. وليد عابي،حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراء، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير،قسم علوم إقتصادية ،فرع الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،(2018-2019)،ص 49.
5. جخار سلمى،السياسات التجارية وأثرها على التجارة الخارجية للجزائر،دراسة تحليلية لـ(2000-2017)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير،قسم علوم إقتصادية ،فرع إقتصاد دولي،جامعة 20أوت 1955سكيكدة،(2018-2019) ص17.
6. رميساء بوخميس،كنزة يخلف.تطور أدوات السياسة التجارية وأثرها على الميزان التجاري في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير،قسم علوم إقتصادية ،فرع إقتصاد دولي،جامعة جيجل (2020-2021)، ص 8.
7. أيوب معيانة،أثر تقييد الواردات على تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي دراسة حالة الجزائر(2016-2024)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير،قسم علوم تجارية،تخصص مالية وتجارة دولية،(2024-2025)،ص5.

8.عبد اللاوي الزهرة،السياسة التجارية وأثرها على حجم و إتجاه التجارة الخارجية في ظل الإنفتاح التجاري.أطروحة لنيل شهادة الدكتوراء،ص 28و30

- **المجلات:**

1.نميش خديجة،سياسة التجارة الخارجية وأثرها على الواردات،مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية الجزائر،المجلد5 العدد1 ص373-386 ص (376)

صافة محمد،تحليل سياسة ترشيد الواردات على معدل النمو الإقتصادي،مجلة دفاتر إقتصاد الجزائر، المجلد 15- العدد2(2024) ص 315-332 (ص 317)

أسماء عدائكة،السايح بوزيد،لسياسة التجارية وعلاج الإختلافات في ميزان المدفوعات مجلس دول التعاون الخليجي نموذجا (2010-2016)،مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة ،جامعة الشهيد حمة لخضر لوادي لجزائر العدد 4 ،2018 ،ص260

بالغيثار مسعود،براهمية عمار،تأثير الحمائية الجديدة وحرب العملات على الإقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونة دراسة حالة الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين دراسة قياسية (2000-2021)،العدد الثاني المجلد 8السنة 2023،ص34-35

بركان أنيسة،دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر –دراسة تحليلية (2010-2020)-مجلة الدراسات المالية والمحاسبية،مجلد 13 عدد1 2022 ص(25-37)،جامعة لونيسي علي- البليدة 2 (الجزائر) ص 29.

- **المواقع الإلكترونية**

.رخص الاستيراد | وزارة التجارة الجزائرية.2026/04/19. 10:52

- **المراجع الأجنبية:**

[17] Milos Stojanovié.Ivana Bozié Miljkovié. THE IMPACT OF IMPORTS AND EXPORTS ON ECNOMIC GROWTH : PANEL DATA ANALYSIS.(2023), Page 70

[18] Roma gopal.export import procedures documentation and logistic ,new delhi :newage international(p)limited (2008),page 13

[19] WTO publications manager, Apractical guide to Trade policy analysis, United Nations, New York and Geneva,2012,Page65

[20] Shaghil Ahmed Iffat Ara , ABC of Tariffs and Import Quotas. The European Union, (2005), Page 14.

[21]Denise Cheek and Carlos Koriyama , Import Licensing Regimes :An APEC Snapshot and Considerations for their Use, Asia-Pacific Economic Cooperation.(2017), Page 1

[22] How to cite this publication: FOUGERE, Denis, and JACQUEMET Nicolas, Difference-in-differences, LIEPP Methods Brief n°10, 2023-05.

[23]Sarah Rothbard · James C. Etheridge· Eleanor J. Murray A Tutorial on Applying the Difference-in-Differences Method to Health Data. Rothbard. Current Epidemiology Reports, 11, 85–95. Https: //doi.org/10.1007/s40471-023-00327-x. (2023), pag

جامعة غرداية

Université de Ghardaïa

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

Faculté des sciences Economiques, Commerciales et sciences de Gestion

Département Sciences économiques

غرداية يوم: 2026/06./06.

شهادة تصحيح مذكرة

(ماستر)

يشهد الأستاذ (ة) : **بن عربة فريد** بصفته عضو لجنة مناقشة (الصفة في الجنة): **مشرف**

بأن الطالب:(ة):

الإسم واللقب (طالب 01): **بوفنيك مارية** رقم التسجيل: 202139089746

المستوى الدراسي : ثانية ماستر التخصص: إقصاد كمي و إحصاء

تاريخ المناقشة: 2026/06./03

عنوان المذكرة: **تقييم فعالية سياسة تقييد الواردات في الجزائر خلال الفترة (2024/2010) باستخدام طريقة DID(Difference-in-Differences)**

يشهد بأن أن الطالب (الطلبة): المذكورين أعلاه قد إلتزم (ا) : بجميع الملاحظات وقام (ا) برفع التحفظات المقدمة له (ما) من طرف لجنة المناقشة وأن المذكرة قابلة للإيداع النهائي على هذا النحو.

إمضاء الأستاذ المكلف(ة): بمتابعة التصحيح

رئيس القسم

جامعة غرداية * كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير * قسم العلوم الإقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، القطب الجامعي رقم 01 ،جامعة غرداية، المنطقة العلمية، ص ب 455 غرداية، 47000، الجزائر

الهاتف /الفاكس : 21 81 25 29 (0) 213+ / 09 81 25 29 (0) 213+ الموقع الإلكتروني للكلية : https://fsecg.univ-ghardaia.dz

ايميل الكلية fsecg@univ-ghardaia.dz ايمايل قسم العلوم الاقتصادية: s.eco@univ-ghardaia.edu.dz